

# Annals of Japan Association for Middle East Studies - No.5

March 1990

التطور الإقتصادي الاجتماعى فى مصر وتفاقم المسألة الاجتماعية (1919 – 1952)

د. رءوف عباس حامد

(كلية الآداب – جامعة القاهرة)

## SOCIO-ECONOMIC DEVELOPMENT AND THE ERUPTION OF SOCIAL QUESTION IN EGYPT 1919-1952

Raouf Abbas HAMED

Faculty of Arts, Cairo University.

Based on previous studies of the author, this paper gives an outline of the economic development in Egypt through a period covering the outcome of the two World Wars, and subsequent social consequences. It explains the mechanism of dependence in the realm of economy, which had integrated the Egyptian economy into the world Capitalistic market as a supplier of cotton and consumer of food and manufactured commodities. This situation made it difficult for Egypt to cope with the socio-economic problems of the inter-war period. Due to this integration into the world Capitalistic market, Egypt's economy suffered inflation, crisis, and depression which had their negative social consequences.

Within this framework, the author discussed the eruption of the social question as reflected in the accumulation of poverty shown by the concentration of landownership deeds in the hands of a limited minority of landlords, and the soaring number of landless peasants. Being in its nascent stage of development faced by severe foreign competition in the absence of protective measures until the early 1930's, the Egyptian industry could not offer enough supply of employment to meet the increasing demand in the labour market. This factor acted against the interests of the Egyptian working class by the reduction of wages and worsening labour conditions, while the increasing cost of living added to the misery of both peasants and workers.

Despite this drastic situation, the political elite of big landlords did not pay attention to the worsening social conditions and eruption of the social question. They neglected completely the ideas of adapting social policies in general, and the reformist ideas based on the concept of social justice in particular. Even the political parties and institutions organized by the petty-bourgeois elements did not submit ideas suggesting inclusive solution of the social question. They had offered only some prescriptions treated certain symptoms, but never been good enough to cure the social disease of Egypt.

In his final analysis, the author concluded that the Egyptian bourgeois political elite which had been holding power under the 1923 Constitution lacked social consciousness and vision in handling the social question. They thought that they could safeguard their class interests by freezing social problems and leaving them without a crucial solution, a task which had to be accomplished by the revolution of July 1952.

Issawi, Charles; ' Egypt at mid-century, Oxford, 1954, p.140.

إن دراسة البنية الاقتصادية لمصر فيما بين ثورتى 1919 و 1952 تقودنا إلى تتبع جذور التحولات التي طرأت على تلك البنية منذ منتصف القرن التاسع عشر، بعدما ضربت محاولة بناء إقتصاد مصرى مستقل فى إطار السوق العالمية يركز على قاعدة زراعية – صناعية، بما صاحب تلك المحاولة من تغييرات هيكلية فى الإقتصاد المصرى حولته من إقتصاد معيشى إلى إقتصاد سلعى، وهو ما يسر سبيل إدماج الإقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية – منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر – كإقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأوروبى.

وحتى يحقق رأس المال الأوروبى هدفه، أزال عقبة احتكار الدولة للإقتصاد فى مختلف المجالات المالية والتجارية والزراعية وترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة لعل من أهمها تصفيه تجربة الصناعة المصرية الحديثة الوليدة التي أصبحت عاجزة عن مراجعة الواردات الأجنبية الأجدونوعاً والأرخص ثمناً، فضلاً عن ارتباط الصناعة أصلاً بالطلب الحكومى ومن تم تأثرها بانكماش هذا الطلب بعد ضرب المشروع السياسى لمحمد على، ومن أهم تلك النتائج أيضاً ما حققته ضغوط رأس المال الأوروبى من تحويل الأرض الزراعية إلى سلعة حتى توفر الضمان الكافى لعملياته الافتراضية، فأرست دعائم الملكية الفردية الخاصة للأرض الزراعية. كما عمل رأس المال الأوروبى – فى شكله المالى- على تمويل المشروعات الأساسية لخدمة عملية تحويل الإقتصاد المصرى إلى إقتصاد زراعى خالص متخصص فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة القطن) لتلبية حاجة الصناعة الأوربية، فتدفقت القروض على الدولة لتستثمر فى مشروعات الرى والسكك الحديدية والطرق والموانى، وبناء المدن وتطويرها، وشق قناة السويس، وهو ما يعنى تزايد الطلب على سلع صناعية تستورد من أوروبا(1). وأصبحت مصر – لأول مرة فى تاريخها – تستورد المواد الغذائية الأساسية.

وهكذا أتم اندماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى فى إطار نظام تقسيم العمل الرأسمالى الدولى، فأصبحت مصر وحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج القطن بالدرجة الأولى وبعض الحبوب الزيتية وان ظلت الغلبة للقطن الذى أصبحت أسعاره تتحدد وفق حاجات السوق الرأسمالية عامة والبريطانية خاصة، وترددت فى مصر أصداة الأزمات الإقتصادية التي عانت منها السوق الرأسمالية العالمية، كأزمة عام1907، والكساد العالمى الكبير 1929 – 1933 كما عانت مصر من كساد سوق القطن خلال الحربين العالميتين.

وجاء ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى ليحكم إطار التبعية حول الإقتصاد المصرى، فالغى شرط تغطية نصف النقد المصرى بالذهب اكتفاءً بانونات الخزانة البريطانية، وأصبح فى مقدور بريطانيا إصدار أى كمية من أوراق النقد المصرى من خلال البنك الأهلى المصرى (الذى كان مصرفاً انجليزياً) لمواجهة مصروفات الحرب دون حاجة إلى غطاء ذهب، وتكررت نفس الظاهرة خلال الحرب العالمية الثانية، دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الإقتصاد المصرى أبرزها احتدام التضخم النقدى وهبوط قيمة النقد المصرى تبعاً لهبوط قيمة الجنية الإسترلينى.

وما يعيننا هنا ما ترتب على تبعية الإقتصاد المصرى للإقتصاد الرأسمالى العالمى من تغييرات إقتصادية واجتماعية. فقد ترتب على تحول الأرض الزراعية – أداة الإنتاج فى إقتصاد زراعى متخصص – إلى سلعة، تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية، واتجهت الملكيات الزراعية نحو التركيز فى مساحات كبيرة، وأيدى عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالرأسمالية العالمية باعتبارهم يمثلون كبار منتجى القطن فى مصر، وحرص الاحتلال البريطانى على بقائهم داخل هذا الإطار، يردهم آلية كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم فى مشروعات غير زراعية كبعض المشروعات الصناعية ومشروعات النقل.

ورغم المكاسب الكبيرة التي حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، نجدهم يبيدونها في شراء المزيد من الأراضي الزراعية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية، كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب في تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية (وخاصة البنك العقاري المصري) فهبطت الديون بمقدار الثلث، وكان من نتائج ذلك إعاقه فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

وعلى الجانب الآخر تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الإرث حسب الشريعة الإسلامية ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا في الريف المصري يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة مستغلين حاجة الفلاحين إلى مصدر تمويل لزراعة القطن التي تحتاج إلى نفقة كبيرة ويستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى ينضج المحصول ومستغلين غياب مصادر الائتمان الزراعي التي تخدم الملكيات الصغيرة وضعف الحركة التعاونية، لذلك كله ازدادت الملكيات الصغيرة تفتتاً وانخفضت نسبية ملكية الفرد فيها على نحو ما يبينه الجدول رقم (1).

وثمة ملاحظة مبدئية يجب الالتفات إليها قبل تحليل هذا الإحصاء، هي أن أرقام تلك الإحصاءات تتخذ من الأوراد التي تسدد بها ضريبة الأرض أساساً لإحصاء الملكيات الزراعية، وبالتالي قد يكون هناك مالك فرد يمتلك أراضياً موزعة على أكثر من قرية (وخاصة كبار الملاك) فيرد في الإحصاء على أنه عدد من الملاك مواز لعدد مساحات الملكية، كذلك قد تكون هناك مساحة واحدة من الأرض يملكها عدد من الأفراد على المشاع فتبدو في الإحصاء مساحة واحدة يملكها فرد واحد، وهو نموذج شاع بين الملكيات الصغيرة والقرمية على وجه التحديد. ومعنى ذلك أن الأرقام الخاصة بعدد الملاك في شرائح الملكية الكبيرة تعطي أعداداً أكبر من الحقيقة لأن ملكيات هؤلاء توزعت ليس فقط في عدد من القرى، بل وفي عدد من المحافظات، كما يعنى أيضاً أن أعداد صغار الملاك أصغر مما كانت عليه في الحقيقة، لأن الملكية على المشاع بين هذه الشريحة كانت شائعة في الريف المصري للتهرب من نفقات ورسوم التسجيل طالما كان شركاء المشاع من أسره واحدة.

لذلك رغم أن الإحصاء يصرخ بالتناقض الاجتماعي في الريف المصري فإن عدد كبار الملاك كان أقل مما تبينه الإحصاءات، وعدد صغار الملاك كان أكثر مما تبينه الإحصاءات، مما يعنى أن التناقضات الاجتماعية في الريف المصري كانت أعمق وأخطر. فإذا سلمنا بأن الأرض الزراعية أداة الإنتاج في مجتمع عماد حياته الزراعة، وعلمنا بأن نحو 75% من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعة، وأن تعداد سكان مصر عام 1937 بلغ 15,604,525 نسمة فإن ذلك يعنى أن سكان الريف كانوا يزيدون قليلاً على 12 مليون نسمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن 2,400,835 نسمة، أى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت نحو 76% من جملة السكان عام 1937، على حين قدر تعداد سكان مصر عام 1952 بـ 21,473,000 نسمة بلغ سكان الريف منهم نحو 14,5 مليون نسمة (بنسبة 68%) بينما كان عدد الملاك لا يتجاوز 2,800,000 نسمة، أى أن نسبة المعدمين من السكان الريف بلغت نحو 80% من جملة السكان عام 1952 مما يعكس بشاعة مشكله الفقر في الريف المصري، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن نسبة صغار الملاك تجاوزت 94% من عدد الملاك لم تزد ملكية الفرد منهم في المتوسط عن 19,2 قيراطاً.

فإذا عدنا إلى الجدول السابق وجدناه ينطق بالتناقض الكبير بين فئات الملاك أنفسهم الذين لا يمثلون سوى 24% من سكان الريف (عام 1937) ونحو 20% من سكان الريف (عام 1952) فكبار الملاك بينهم يبلغون نحو نصف بالمائة أو أقل قليلاً يملكون ما بين 38% من أرضى مصر الزراعية (عام 1937) ونحو 35% منها (عام 1952) ومتوسط الملكية الفردية في هذه الشريحة بلغ 181 فدانا (عام 1937) ونحو 186 فدانا (عام 1952). بينما الشريحة الأكثر عدداً من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو 94% من جملة عدد الملاك ولا يملكون سوى ما يزيد قليلاً على 31% من مساحة الأرض الزراعية ولا تتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم 21 قيراطاً (عام 1937) و19,2 قيراطاً (عام 1952). وبين طبقة ما دون النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك تكاد تصل نسبتهم إلى 6% من عدد الملاك يملكون نحو 30% من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط لملكه الفرد نحو 12 فدانا. وحتى بين تلك الغلالة الرقيقة من متوسطى الملاك تبرز التناقضات بين شرائحها العليا وشرائحها الدنيا من حيث العدد ونصيب كل شريحة من مساحة الملكيات الزراعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله ما يوضحه الجدول من اتجاه الملكيات الزراعية نحو التركيز في مساحات كبيرة وأيد قليلة، مع تفتت الملكيات الصغيرة وتحولها إلى ملكيات قزمية (دون الفدان الواحد) ووضعنا في اعتبارنا نسبة المعدمين من سكان الريف التي تراوحت بين 76% و 80% خلال الفترة، أدركنا مدى تأثير البنية الاقتصادية على الواقع الاجتماعى في الريف المصرى عندئذ.

ففي إطار التبعية للإقتصاد العالمي الرأسمالي والتخصص في الإنتاج الزراعي كانت الأرض الزراعية المجال متاح لاستثمار رؤوس الأموال، وخاصة أن الأجانب كانوا يهيمنون على الإقتصاد المصرى من خلال البنوك التي كانت أجنبية تماما (فيما عدا بنك مصر)، وشركات التأمين والشركات التجارية والبورصة، وشركات التعدين والصناعة كانت غالبيتها مملوكة للأجانب فإذا وجد رأس مال مصرى في تلك المجالات الاستثمارية كان له مكان الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبي.

وترتب على اعتبار الأرض مجالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للإنتاج الزراعي، تجتمع الأرضى الزراعية في أيدى شريحة ما دون النصف بالمائة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء، وحرمان المنتج الحقيقى (الفلاح) من أداة الإنتاج الزراعي (الأرض)، فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء، لدى كبار الملاك أو النزوح إلى المدن التماسا للرزق، كما لم يكن هناك مفر أمام صغار الملاك من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعي، فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا في ربوع الريف المصرى، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم فيسلبون أرضهم، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين، أو يستأجرون أرضا من المالك الكبير يفلحونها ويعيشون على فئات إنتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الربح.

وبذلك يمكن القول أن السواد الأعظم من سكان الريف كانوا يشكلون "بروليتاريا ريفية" تعيش عند حد الكفاف أو تحت ذلك الحد أحيانا في أوقات الأزمات الإقتصادية الطاحنة التي وقع عبئها على تلك الطبقة البائسة.

غير أن "البروليتاريا الصناعية" لم تكن أحسن حالا فقد تأثرت بدورها بما أصاب الصناعة من اتساع وانكماش تبع للظروف الإقتصادية التي مرت بها البلاد منذ الحرب العالمية الأولى.

وكان لظروف الحرب أثر كبير في دفع عجلة الصناعة، فقد شكلت الحرب حماية طبيعية عندما تأثرت الواردات بالعمليات العسكرية في حوض البحر المتوسط، وقلت بذلك السلع الأجنبية، وارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا، فأفسح المجال أمام الصناعة المصرية مما أدى إلى تنشيط صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والجلود والأثاث، وعادت الحياة تدب من جديد في الصناعات الحرفية التي أصابها المنافسة الأجنبية بالشلل فيما قبل الحرب، وحقق القطاع الصناعى أرباحا ذات بال، غير أن الصناعة عجزت عن الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة لتعذر استيراد الآلات الحديثة ولذلك كانت معظم المشروعات الصناعية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى من النوع الفردى المحدود الموارد والذي يتبع وسائل الإنتاج التقليدية. ومن ثم كان عجز هذا القطاع عن الصمود في وجه المنافسة الأجنبية عندما انتهت الحرب وعادت الواردات الأجنبية إلى التدفق من جديد على السوق المصرية (2).

غير أن الحالة الإقتصادية خلال الحرب نبهت الأذهان إلى ضرورة النظر في مستقبل الإقتصاد المصرى بعد الحرب، فتكونت "لجنة التجارة والصناعة" عام 1917 لدراسة هذه المشكلة، وانتهت إلى وضع تقرير هام أوصت فيه بتعديل نظام الجمارك وإنشاء مدارس صناعية، وتخفيف الضرائب على الصناعات المحلية، وخفض أسعار النقل بالسكك الحديدية، ومنح حق الأفضلية للمصنوعات المصرية في المناقصات الحكومية، وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعية الهامة أو الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدي إلى تنمية موارد البلاد وإنشاء مصرف خاص لتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية.

وإذا كان تقرير اللجنة لم يحظ باهتمام الحكومة الخاضعة للسيطرة البريطانية، فإنه يمثل معلما هاما على طريق التطور الإقتصادى الذى شهدته مصر بعد الحرب الأولى، فهو يعبر عن نبذ البرجوازية المصرية لفكرة الاعتماد على الزراعة وحدها كميدان للاستثمار، وتطلعها الى افاق استثمارية جديدة في قطاعات أخرى كالتجارة والصناعة كانت حكرا لرأس المال الأجنبى وهو ما تم تجسيده من خلال مشروع "بنك مصر" بعد نهاية الحرب.

لكن ثمة نتائج خطيرة ترتبت على تلك التطورات الإقتصادية التي شهدتها مصر خلال الحرب، نبئت خطورتها من طابعها الاجتماعى فقد أدى النشاط الصناعى الى زيادة حجم الطبقة العاملة دون أن يترتب على ذلك زيادة في دخولها نتيجة وفرة العرض في سوق العمل مما جعل العمال يعانون من شظف العيش في الوقت الذى ازدادت فيه تكاليف المعيشة الى ما يربو على 100% مما كانت عليه قبل الحرب. أضف الى ذلك ما عاناه نحو المليون وربع من الفلاحين المصريين الذين جندوا لخدمة القوات البريطانية في فرق العمال والجمالة للقيام بالأعمال المعاونة لتلك القوات من شق الطرق وبناء السكك الحديدية والنقل.

وبانتهاء الحرب انتهت تلك الحماية الطبيعية وأخذت المؤسسات الصناعية تعاني من الصعوبات الاقتصادية نتيجة انكماش حجم السوق المحلية بانتهاء الحرب ورحيل القوات التي استدعت ظروف الحرب حشدتها في مصر وعودة حركة الواردات الى ما كانت عليه قبل الحرب وتدفق المصنوعات الأجنبية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الانتاج المحلي يعجز عن منافستها في غيبة الحماية الجمركية، أضف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية في السوق المصرية بسبب احتدام مشكلة الفقر التي عانت منها الجماهير المصرية، وثبات الأجور عند معدلات ما قبل الحرب رغم التضخم.

وكان من الطبيعي أن تغلق بعض المصانع أبوابها وتعجز عن متابعه الانتاج بينما اتجه بعضها الآخر الى محاولة خفض نفقات الانتاج عن طريق إنقاص العمالة وتخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل. ولم يقف العمال مكتوفي الأيدي في مواجهة هذه الاجراءات، فشمطت البلاد حركة إضرابات عارمة حركها واقع العمال التعس طالبت بإصدار تشريعات العمل التي تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال، ووضع حد لحركة الفصل الجماعي التي انتشرت في كل القطاعات الاقتصادية تقريبا، وزيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل، والاعتراف القانوني بنقابات العمال.

وهيأت التغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى الظروف أمام البورجوازية المصرية لوضع مشروع تأسيس البنك الوطني الذي تردد في الأذهان طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر موضع التنفيذ في ظروف سياسية وإقتصادية مواتية، وكان تصور الجهاز المصرفي الأجنبي المسيطر على الإقتصاد المصري، وتضارب سياساته التمويلية والاستثمارية أحد الحوافز الهامة التي فرضت على أذهان الإقتصاديين المصريين ضرورة إنشاء بنك وطني يقف في وجه السيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصري ويساعد المشروعات الوطنية في توفير السيولة المالية لها وتمويل محصول القطن حتى لا يتحكم الأجانب في أسعاره.

ولما كانت الثروات العقارية قد ارتفعت أسعارها إبان الحرب الأولى وفي أعقابها، وكانت ومعدلات تكوين الاموال تفوق معدلات الارتفاع في اسعار الثروة العقارية ومعدلات تزايدها في المساحة فقد أدى هذا الى تعطيل الاموال المستثمرة في العقارات نظرا لضآلة عائداتها، مما جعل بعض العناصر الواعية من البورجوازية المصرية تفكر في تنمية القطاعات الانتاجية المختلفة بإيجاد الأداة القومية التي تتولى إصلاح هذا الاختلال في التوازن بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض فكان إنشاء "بنك مصر" الذي قام بمحاولة تنمية الإقتصاد المصري في ظروف يسودها رأس المال الأجنبي.

ولعب "طلعت حرب" الدور الأكبر في تأسيس "بنك مصر" من منطلق إيمانه بأن الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا بإرساء دعامة الاستقلال الإقتصادي فاستغل فرصة علو المد الوطني في ثورة 1919 فجدد الدعوة الى إنشاء البنك الذي تم افتتاحه في 7 مايو 1920 برأس مال وقدره ثمانين ألف جنيه مصري.

وقد أراد مؤسسو البنك منع الأجانب من التسلسل الى البنك عن الطريق امتلاك أسهمه، فجعلوا ملكية الأسهم قاصرة على المصريين وحدهم كما جعلوا اللغة العربية هي اللغة المستعملة في معاملته وسجلاته بقصد نشر الوعي المصرفي بين أبناء البلاد ومخاطبتهم بلغتهم القومية، كما أن جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريين باستثناء فرد أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقتين.

وأسس البنك فروعاً في جميع أنحاء البلاد بلغ عددها 33 فرعاً عام 1941، وحتى عام 1930 كانت ودائع البنك تبلغ عشرين ألف جنيه فقط الى 17,5 مليون جنيه عام 1938، ولا شك أن التطور الهائل في حجم الودائع خلال سنوات عانى فيها الإقتصاد المصري الأزمات يدل على نجاح البنك في كسب ثقة المصريين وتجميع المدخرات الوطنية.

وفضلاً عن ذلك، كانت وسيلة البنك الثانية في تجميع المدخرات هي إنشاء المشروعات الاقتصادية في صورة شركات مساهمة مصرية مع الهبوط بقيمة السهم إلى أقل حد ممكن لجذب صغار المستثمرين، فبينما بلغ متوسط قيمة السهم في الشركات الأجنبية حوالي عشرة جنيهات كان متوسط قيمة السهم في الشركات التي أنشأها بنك مصر أربعة جنيهات فقط.

ويرتبط بإنشاء المشروعات الاقتصادية اتجاه "بنك مصر" الى إصلاح الخلل الذي أصاب التوازن الإقتصادي في البلاد فكان الاهتمام بالتصنيع يهدف الى تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق الاستغلال الكامل لثروات مصر المادية والبشرية وتوفير حصيلتها الصادات لاستخدامها في شراء السلع الرأسمالية بدلاً من ضياعها في شراء السلع المصنوعة والكمالية وفضلاً عن ذلك ساعدت هذه المشروعات في تكوين رأس المال المصري عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد، وفي أيدي المصريين بدلاً من تسربها الى أيدي الأجانب أو خارج البلاد.

ورغم أن الجهود الجبارة التي بذلها البنك في هذا المجال لم تؤد إلى علاج الخلل الذي لحق بالتوازن في الانتاج علاجاً كاملاً إلا أن المشروعات الصناعية التي أقامها البنك كان لها أكبر الأثر في تكوين الثروة القومية وفي التمهيد للتحوّل من إقتصاد المحصول الواحد إلى إقتصاد الانتاج المتنوع.

وكان من الواضح لدى مؤسسي البنك أن الاستعمار قد استطاع السيطرة على مصر عن طريق الأجهزة الإقتصادية التي ربطت مصر بالإقتصاد البريطاني وأن الكفاح ضد الاستعمار لا بد أن يبدأ أيضاً بالأجهزة الإقتصادية وكانت خطة البنك للقضاء على هذه السيطرة ذات شقين:

أولهما: العمل على تقوية مراكز الإقتصاد الوطني وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات الأجنبية والتجارة الأجنبية، وقطع البنك في هذا السبيل شوطاً كبيراً، في الوقت الذي كان يتعرض فيه للمحاربة من جانب الاستعمار والعناصر الرجعية المتعاونة معه من كبار الملاك الزراعيين.

أما الشق الثاني، فكان يتركز في نداءات الزحف المقدس على الشركات الأجنبية المسيطرة على إقتصاديات البلاد لتصيرها عن طريق شراء أسهمها. وطالب البنك بضرورة انفصال النظام النقدي المصري عن النظام النقدي البريطاني وتحرره من التبعية للجنيه الإسترليني، وكذلك حماية الصناعة الوطنية الناشئة عن طريق التعريف الجمركية، وحماية الثروة العقارية بتقديم التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل، وإنشاء الغرف التجارية والصناعية والحد من استيراد الكماليات لإصلاح خلل الميزان التجاري، إلى غير ذلك من الإصلاحات الإقتصادية التي رأى القائمون على البنك ضرورتها لتحقيق التحرر الإقتصادي باعتباره دعامة التحرر السياسي.

فلا عجب أن نجد راس المال الأجنبي المتحكم في الإقتصاد المصري والذي يحظى بمساندة الامبريالية البريطانية لا يشعر بالارتياح تجاه بنك مصر، فانتهاز فرصة أزمة 1939 التي صاحبت إعلان الحرب العالمية الثانية واشتداد الطلب على الودائع، وأوحى إلى الحكومة بالضغط على بنك مصر ثمناً لدعمه مالياً، ففرضت على البنك شروطاً عديدة من بينها استقالة طلعت حرب والكف عن الاستثمار في المشروعات الصناعية ولم يجد البنك مفرًا من التسليم بمطالب الحكومة (ممثلة في البنك الأهلي المصري الخاضع لسيطرة الانجليز) فاستقال طلعت حرب، وتوقف البنك عن متابعه نشاطه في تأسيس المشروعات الصناعية الجديدة، فلم يتابع هذا النشاط إلا عام 1946 عندما أسس "شركة مصر للحريز الصناعي" (3).

وإذا كان التوازن المنشود وراء تطور القطاع الصناعي لم يتحقق حتى الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك يرجع - بالدرجة الأولى - إلى تخلف القطاع الصناعي عن القطاع الزراعي بحكم نشأته الحديثة، بقدر ما يرجع إلى العراقيل التي وضعها الاستعمار وعملائه كبار منتجي القطن في طريق التنمية الصناعية وإلى منافسة السلع الأجنبية الأجود والأرخص وخاصة قبل عام 1930، ولكن إقامة نوع من الحماية الجمركية بعد تلك السنة ساعد نسبياً - على تشجيع النمو الصناعي.

فمن المكاسب المهمة التي تحققت للإقتصاد المصري في ذلك العهد تعديل التعريف الجمركية عام 1930، قد عالج هذا التعديل ما كان يعانيه الإقتصاد المصري من ضغوط أجنبية، ورغم أن الحماية الجمركية للسلع المصرية لم تكن ممانعة تماماً، إلا أنها أتاحت للسلع المحلية الفرصة أن تجد لها سوقاً بين طبقات الشعب ذات الدخل المحدود على أقل تقدير، وجاء إلغاء الامتيازات الأجنبية عام 1937 ليفسح مجالاً أوسع أمام رأس المال المصري للاستثمار في الصناعة والتجارة وإن ظلت هيمنة راس المال الأجنبي تلعب دورها في توجيه الإقتصاد المصري وخاصة من خلال ارتباط النقد المصري بالجنيه الإسترليني.

وهكذا إستمر القطاع الزراعي مسيطراً باعتباره أكثر القطاعات الإقتصادية انتاجاً للدخل، ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح في إستمرار سيطرة القطن على مقدرات الحياة الإقتصادية في مصر، تتحسن بواجهه وتتفكك بكساده، وبمعنى آخر فإن المجهودات التي بذلت لإحداث التوازن الإقتصادي لم تستطع رغم أهميتها - أن تغير من نمط الإقتصاد المصري كإقتصاد تابع يعتمد على محصول نقدي واحد ويرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية ويتأثر وبتقلباتها وتتعكس عليه أزماتها الإقتصادية.

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفي والصناعي من أشد الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الإقتصادية التي تفجرت في العالم الرأسمالي في نهاية العشرينات، وامتدت آثارها إلى مصر. فقد أدت السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الإقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين، وخاصة الطبقات الفقيرة في المجتمع إذ أدت السياسة الجمركية (فبراير 1930) إلى رفع اسعار الكثير من السلع الضرورية، وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الاسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التي خلقتها الأزمة الإقتصادية العالمية،

كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين - وخاصة في مجال السلع الاستهلاكية - لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار الضارين بالمستهلكين(4) وفي نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض في معدلات الأجور، إذ يتضح من تقرير بتلر (مارس 1932) أن الأجر اليومي للعامل غير الفني كان يتراوح بين 7-12 قرشا، بينما كان أجر العامل الفني يتراوح بين 20-30 قرشا واجر العامل الحرفي بين 6-8 قروش يوميا وبلغ أجر الحد خمسة قروش في الاسبوع(5) أضف الى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرفق العامة للبطالة نتيجة الانكماش الإقتصادي الذي صاحب الأزمة وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة في تلك المؤسسات.

لذلك حفلت الثلاثينات بالإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة بصورة تلقائية تنقتر الى التنظيم، ودارت مطالبها حول إصدار تشريع العمل ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الاسعار والأجور والاعتراف القانوني بنقابات العمال وضمان الحرية النقابية.

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية فالفلاحون في الريف كانوا يعانون الكثير من الفقر وشطف العيش وعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين او ثلاثة قروش في اليوم، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة، وصغار مستأجرى الأراضي كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الايجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية بل أن حرية التعاقد على الايجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير. ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالا من اخوانهم أهل الريف. حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربي التي اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بمتطلبات الحرب فكان انتعاشا استثنائيا ارتبط بالظروف الاستثنائية التي أوجدتها الحرب. وعندما انخفض الإنتاج الصناعي في أواخر الحرب بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا كبيرا، وعاد العمال ينظمون حركتهم للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه(6).

وهكذا تفاقمت المسألة الاجتماعية تفاقما كبيرا نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط في متوسط الدخل القومي بالنسبة للفرد من 9,6 جنيها في العام خلال الفترة 1935-1939 الى 9,4 جنيها في العام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على أساس الأسعار الثابتة أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ في الاسعار فإذا أمعنا النظر في كيفية توزيع الدخل القومي لوجدنا أن 61% من هذا الدخل يذهب الى الرأسماليين وكبار الملاك، فقد قدر الدخل القومي عام 1945 بمبلغ 502 مليون جنية ذهب منه ما يزيد على 308 مليون جنية على شكل إيجارات وأرباح وفوائد، بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى في العام لا يزيد على أربعة عشر جنيها وفق احصائيات 1950، فإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقي للعامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة جنيها في العام، كما كان متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعي لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيها أى ثمانية جنيهاً أجر حقيقى في العام الواحد.

وهذه الأرقام لا تكفى وحدها للدلالة على تفاقم المسألة الاجتماعية فقد قدرت مصلحة الإحصاء في عام 1942 أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن 439 قرشا في الشهر طعاما وكساء وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق التي كانت منتشرة في ذلك الوقت. ومع هذا فقد كان متوسط افي الأجر الشهري للعامل في عام 1942 لا يتجاوز 293 قرشا في الشهر. أى أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا في المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدر النصف تقريبا، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوء حالا هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من 7,5 مليون عام 1942 الى قرابة 20 مليوناً في عام 1946 ذهب أغلبها الى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين، كما ارتفعت ايجارات الأرضى الزراعية من 25 مليون جنية عام 1939 الى 90 مليوناً عام 1945 ذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الأرضى الزراعية(7) فضلا عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التي تنتجها أراضيهم التي تزرع على الذمة، رغم الظروف التي أحاطت بالإقتصاد المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. فقد أدى قيام الحرب العالمية الثانية، ودخول انجلترا فيها، الى تجنيد كافة امكانيات مصر الاقتصادية في خدمتها بما ترتب على ذلك من تأثير على توزيع القطن المصرى في المجال الدولى وتبنى سياسة زراعية تتجه نحو توفير المواد الغذائية لمواجهة احتياجات جيوش الحلفاء لا في مصر وحدها بل وفي منطقة الشرق الأوسط كلها مما أثر على انتاجية الفدان الى حد كبير نتيجة ارهاق التربة واختلال الدورة الزراعيه، فضلا عن ذلك فإن التضخم النقدي الذى ساد خلال الحرب وما بعدها قد استتبعه بالضرورة ارتفاع أسعار ومستلزمات الإنتاج الزراعى وخصوصا المستوردة منها مما جعل خط القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعى يتجه نحو الهبوط تدريجيا. وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعودة بالأمر إلى طبيعتها بدأ القطاع الصناعي في الهبوط التدريجى بالنسبة

لجميع مؤشرات. ومما يلفت النظر في علاقة القطاع الصناعي بالمؤشرات النقدية هو أنه بالرغم من توافر أموال طائلة في أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن هذه الأموال وجهت نحو استيراد الكماليات كما ان تقييد حرية بنك مصر في إقامة المنشآت الصناعية قد ترتب عليه بالضرورة عدم وجود الهيئات القادرة على تجميع أموال الشعب وتعبئتها في خدمة الإقتصاد القومي، وعانى القطاع الصناعي من تدهور الكفاية الإنتاجية بعد الحرب نتيجة عدم وجود هيئات حكومية تعنى برعاية الصناعة، فيما عدا بعض المشروعات الصناعية كبيرة المنظمة التي استطاعت بإمكانياتها الذاتية أن تستمر في تقدمها، وكان لذلك كله أثره على الطلب في سوق العمل ولم يكن بعيدا عن عوامل تفاقم المسألة الاجتماعية في مصر.

وترجع تلك الصورة القائمة التي كانت عليها المسألة الاجتماعية في مصر عندئذ الى غياب السياسات الاجتماعية فأداة الحكم في مصر كانت جهاز تسلط واستبداد وليست جهاز خدمات وحماية لمصالح المواطنين جميعا دون تمييز. والحكام على اختلاف مراتبهم من كبار الملاك الذين استفادوا من ظاهرة تركيز ملكية أداة الانتاج الزراعي (الأرض) في أيدي القلة، وينتمى معظمهم الى تلك العائلات التي كونت ملكيات نتيجة اكتساب الخطوة عند الحكام في القرن الماضي وطورت ملكياتها من خلال الاستفادة من الظروف الإقتصادية المتاحة خلال القرن الحالى. وهم رغم توفر الوعي الطبقي لديهم- بصورة غريزية - إلا أنهم كانوا يفتقرون الى الوعي الاجتماعى، وهى آفة لازمت البورجوازية المصرية على مر تاريخها، ووصمتها بالأنايية وقصر النظر وعدم القدرة على تبين موطن الخطر على مصالحها، بل وإستمرار وجودها في حالة ترك الحبل على الغارب للتناقضات الاجتماعية لتعصف بالاستقرار الاجتماعى، وتهدد النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة المتسلطة كثيرا ولو توفر لديها الوعي الاجتماعى المفقود، لتبنت من السياسات الاجتماعية ما يخفف من وطأه المسألة الاجتماعية، ويضمن لها إستمرار مصالحها.

من عجب أن سلطات الاحتلال البريطانى - وهى تتحمل جانبا كبيرا من مسئولية صياغة النظام الإقتصادى الذى إستمر بصورة أو بأخرى حتى قيام ثورة يوليو 1952- كانت تعى تماما خطورة إستمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين من زاوية سياسة محضة، فقد كانت تنظر دائما بعين القلق الى ما قد يترتب على إستمرار تلك الظاهرة من قلاقل اجتماعية قد تتخذ قد طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى في مصر. لذلك تبنت سياسة ترمى الى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون تفتتها، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطى الملاك، وتدخلت بالتشريع في محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين بإصدار قانون الخمسة أفدنة (1913).

وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل، فإن ذلك يرجع الى عدم المساس بالبيئة الإقتصادية التى أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة يقتضى فتح مجالات جديدة أمام كبار الملاك المصريين لاستثمار أموالهم بعيدا عن الزراعة، وهو ما لم يفكر فيه الانجليز فى ظل التبعية الإقتصادية ونظام تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الذى جعل من مصر وحده انتاج للقطن، فضلا عن اعتماد الاحتلال نفسه على تأييد طبقة كبار الملاك (كبار منتجى القطن) لسياساته لارتباط مصالحهم به، فكان ينشد العلاج دون أن يمس بيت الداء. وهكذا باءت محاولات الانجليز لتبني سياسة اجتماعية بالفشل لتناقضها مع البنية الإقتصادية التى ساهم الانجليز بقسط كبير فى اقامتها(8).

وفيما عدا تلك المحاولات التى تمت على يد الاحتلال البريطانى لا نجد اهتماما من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعية تهدف الى تخفيف أعباء الحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة فى المجتمع، وبالتالي التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية، فترك الحبل على الغارب لرأس المال الزراعى والصناعى دون ضابط أو رابض، فإذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الأغنياء وحرصا على مصالحهم المادية، كما حدث بالنسبة لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القطن خلال الحربين العالميتين، والتى انقذت كبار المزارعين من خسائر محققة كانت ستحل بهم لولا تدخل الحكومة لإنقاذهم.

أما بالنسبة للفقراء فلا تتحرك الحكومة إلا إذا احتدمت الأمور وهددت بالانفجار أو كادت، عندئذ تضع النظم التى تفقر الى القوة الرادعة التى تضمن تنفيذها لصالح الفقراء، مثلما حدث بالنسبة للأوامر العسكرية التى صدرت خلال الحرب العالمية الثانية ووضعت حدودا لإيجارات الأراضى الزراعية ولكنها لم تنص على عقاب الملاك الذين يخالفونها، فلم يلتزم بها أحد ولعل لجان التوفيق والتحكيم التى شكلت عام 1919 لفض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجا آخر لاستهانة الحكومة بصالح الجماهير الكادحة وتحيزها لمصالح الرأسمالية فلم تكن قرارات تلك اللجان ملزمة لأحد.

ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت على مدى نصف القرن إلا تحت ضغط الحركة العمالية، وبصورة ثقل كثيرا عما كان يطمح اليه العمال، وحتى تلك التشريعات الهزيلة تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى

الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم في سدة الحكم ويتربعون فوق مقاعد المجالس النيابية دون أن يعوا أن بقاء التناقضات الاجتماعية على ما هي عليه يهدد تلك المصالح بالخطر.

وقد يتبادر الى الأذهان أن السلطة الوطنية كانت عاجزة عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الاجتماعية بسبب الامتيازات الأجنبية وضرورة تصديق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على التشريعات حتى تسرى على المؤسسات الأجنبية والملاك الأجانب (وما أكثرهم!). ولكن ذلك لم يكن وارداً عند صناع القرار في مصر، فهناك سياسات كان يكمن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب، ودون حاجة الى المرور عبر المحاذير التي تمثلها الامتيازات الأجنبية كتحسين مياه الشرب في الريف، ونشر التعليم الأساسي، والعناية الصحية بالمواطنين، والعمل على حل مشكلة الإسكان للعمال في المدن، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسية، ونادت بها اقلام الكتاب الذين كانوا ينشدون الاصلاح، ورغم ذلك لم تجد صدى لدى الحكومة فضلاً عن أن الغاء الامتيازات عام 1937 وكذلك القضاء المختلط رفع ذلك القيد عن أيدي المشرع المصري، ورغم ذلك ظلت السياسات الاجتماعية في طي النسيان.

ومن يتتبع المناقشات التي دارت في المؤتمر الزراعي الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس - أبريل 1949)، يدرك مدى غياب الوعي الاجتماعي عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لمصالح البورجوازية المصرية. ففي محاضرة ألقاها حامد جودة بك رئيس مجلس النواب السعدى امام المؤتمر، طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة بإقامة مساكن صحية لهم كذلك التي يعنون بإقامتها لمواشيهم وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض (9) وطرح نفس الأفكار في مجلس النواب فلم تلق آذانا صاغية، بل كان عرضة للسخرية من بعض الصحف الحزبية المناوئة التي رأت في دعوته افساد للفلاح، وإفساح الطريق امام "المبادئ الهدامة".

ونظرة الى المناقشات التي دارت بالبرلمان أثناء نظر مشروع قانون التعليم الأولى (مايو 1933) حيث اعتبر بعض النواب أن تعليم الأولاد الفقراء "خطر اجتماعي هائل لا يمكن تصور مدهاه، لأن ذلك لن يؤدي الى زيادة عدد المتعلمين العاطلين بل يؤدي الى ثورات نفسية"، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف. وعبر نائب اخر عن خشية من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين، ويجعلهم يعادون حياة المدينة، ويخرجون الى حقولهم بالبلطى والأحذية ويركبون الدراجات ويتطلعون الى ركوب السيارات.

وعندما طرح قانون التعليم الالزامى للمناقشة بالبرلمان (37-1938) تجدد الحديث حول خشية افساد التعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافيا والتاريخ، بل يجب أن يتعلموا شيئاً عن أدوات الزراعة ودودة القطن وكيفية مقاومتها. وأبدى أحد النواب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد "ارتتوا جلابيب مكوية أو طواقيا بالأجور وأحذية ملونة" حتى لا يتحول أصحاب الجلابيب الزرقاء الى أصحاب جلابيب مكوية (10).

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعي الاجتماعي عند كبار الملاك المصريين الذي جعلهم يرون إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش في فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالي وقفت ضد كل علاج ويطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها، فضلاً عن التفكير في الحلول الجذرية. وزاد من حدة هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية التي تعاقبت على الحكم - على اختلاف اتجاهاتها - كانت ترى أن أمامها مسألة تفوق ما عداها أهمية، هي المسألة المصرية، ونعنى بها تحقيق الاستقلال الوطنى التام وإجلاء قوات الاحتلال عن الارض الوطن.

أما المسائل الأخرى اجتماعية وغير اجتماعية فعليها أن تنتظر حتى يتحقق الاستقلال، عندئذ يبحث القوم عن حل لها. وهكذا تقاعست الحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية التي تبادلت مقاعد الحكم والنيابة عن الأمة عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التي ازدادت تفاقماً، ولكن ذلك لم يمنع فصائل سياسة أخرى من أن تستجيب للرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة، وتطرح تصورات لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية.

وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل الصعاب فإن ضغوط الحياة وتردى أحوالهم كانت تدفعهم الى التمرد على واقعهم الاجتماعي السيء في صورة هبات تلقائية غير منظمة سرعان ما يتم القضاء عليها، وإنزال العقوبات الشديدة بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التي قادت الى تلك الحوادث. ولعل افتقار الفلاحين الى القيادات السياسية الواعية والى الخبرة بالنضال الجماعي والتنظيم، وغياب الوعي الطبقي بينهم، يشكل الأسباب الجوهرية لفشل الفلاحين فى القيام بحركة نضالية منظمة للدفاع عن مصالحهم فى مواجهة كبار الملاك، وهى أسباب يرجع إليها أيضاً فشل الهبات التي قام بها الفلاحون فى الريف المصرى هنا وهناك. كلما اشتدت وطأه الظلم الاجتماعى وضاعت أمامهم سبل الحياة.

غير أن الطبقة العاملة كانت أكثر قدرة التنظيم، وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعي من الفلاحين، وان كانوا يفتقرون الى التنظيم الجيد والقيادة القادرة الواعية (دائماً)، والوعي الطبقي (أحياناً)، قياساً بأبناء طبقتهم فى المجتمعات الرأسمالية

الأوربية إلا أنهم كانوا أحسن حالا من الفلاحين من حيث التنظيم والحركة، بل كان إستمرار تدفق اعدادا من الفلاحين المهاجرين الى المدن بين صفوف الطبقة العاملة منذ الثلاثينات يشكل عامل ضعف يحد فاعلية الحركة العالمية.

وقد اتخذ الرفض الاجتماعي عند العمال مظاهر شتى من بينها : تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج واحتلال المصانع وتحطيم الآلات. وكانت تلك المظاهر تتخذ شكل الظاهرة المستمرة في أوقات الأزمات الاقتصادية الخانقة، مثل مطلع العشرينات عندما سرحت المصانع آلاف العمال بالإسكندرية والقاهرة ومدن قناة السويس وأنقصت والأجور، وأطلقت العنان لساعات العمل، فهب العمال بزعامة اتحادهم الذي كانت تقوده -عندئذ - كوارد شيوعية، والذي استطاع أن ينظم حركة إضرابات عامة في المراكز الصناعية الهامة، واحتل العمال المصانع حتى تجاب مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية. كذلك نظمت موجة من الإضرابات العارمة في الثلاثينات خلال أزمة الكساد العالمي الكبير شملت المراكز الصناعية الهامة في مصر، واتسمت بطابع العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال وهي الحركة التي نشطت -أيضا- خلال الحرب العالمية الثانية، وصدرت تحت ضغطها قانون الاعتراف بالنقابات، وقوانين عقد العمل الفردي، والتعويض عن اصابات العمل التي صدرت خلال الحرب.

ولا يعنى ذلك أن ظاهرة الرفض الاجتماعي من جانب العمال كانت تقابلها السلطات بالاستجابة التامة لمطالبهم وتقديم التنازلات لهم، فقد كانت الحركة العمالية تواجه بمختلف أساليب القمع ابتداء من حظر الاجتماعات، وانتهاء بفض المظاهرات والإضرابات بإطلاق الرصاص على العمال، مروراً بإلقاء القادة النقابيين في غياهب السجون، وفصلهم من أعمالهم وتثريدهم وتطبيق قانون المشبوهين عليهم ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعها لسيطرة البورجوازية ووصايتها.

وكان الاحساس بخطورة المسألة الاجتماعية وضرورة البحث عن حلول لها مثارا لبعض الأفكار الإصلاحية التي طرحتها بعض جماعات الرفض السياسى التي ظهرت فيما بين ثورتى 1919 و 1952 وكان "الحزب الاشتراكي المصري " في طليعة تلك الجماعات والهيئات السياسية التي اهتمت بالمسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه الذى أعلن في اغسطس 1921 تصورا لحلها فنص البرنامج على أن الحزب يعمل على "الغاء استغلال جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات في الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى الى انشاء مجتمع إقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

1. توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج العامة لمجموع الأمة.
2. التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاية الشخصية.
3. إخماد المزاخمة الرأسمالية.
4. اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا يجعله مجانيا ملزما.
5. العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات في حالة العجز عن العمل والبطالة.
6. العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ويلاحظ أن البرنامج اكتسى مسحة من الغموض، ففيما خلا النص على أن "التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقا لقانون الانتاج والكفاية الشخصية " فإنه لم يحدد طريقة " توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة "، فلم يبين ما إذا كان سيتحقق بطريقة إلغاء الملكية أو التأميم أو تحديد الملكية أو غيرها من الوسائل، وبذلك كان الاغراق في التعميم مثارا للإبهام. ولكن البرنامج قدم أول فكر مصرى لحل المسألة الاجتماعية يتسم بالروح التقدمية، وإن افترق الى تحديد وسائل تحقيقه تحديدا دقيقا، فيما عدا النص على انه سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي والدعوة السلمية مستعينا على ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الانتاج والاستهلاك، والإصلاح التشريعى عن طريق البرلمان، وبت الدعاية بطريق النشر والخطابة(11).

وجاءت المساهمة الثانية في تقديم حلول لجوانب من المسألة الاجتماعية على يد "حزب العمال المصري" الذى ضمن برنامجه الصادر في سبتمبر 1931 النص على استصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال في وضعه ويكفل حرية تأليف النقابات والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة. كما نصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائى

مجانيا الزاميا لجميع المصريين من الجنسين، وزيادة نسبة المجانية في التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة والإزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال، وتشجيع الحركة التعاونية(12).

ومن الملاحظ أن "حزب العمال المصرى" نظر الى المسألة الاجتماعية من زاوية عمال الصناعة والخدمات وأغل أمر عمال الزراعة إغفالا تاما كما أسقط من اعتباره المشكلة الأساسية المتمثلة فى سوء توزيع الثروات فلم يشر اليها من قريب أو بعيد وهو موقف منكر عند كل الهيئات السياسة البورجوازية التى أولت المسألة الاجتماعية جانبا من اهتمامها.

ونجد نفس الموقف عند "جمعية مصر الفتاة" التى تناول برامجها الصادر عام 1933 تحقيق العدالة الاجتماعية من زاوية الاهتمام بالفلاح والعمل على محو أمية وتقديم الخدمات الصحية له، وإقامة مساكن صحية مزودة بمياه الشرب النقية ومضاءة بالكهرباء لسكنى الفلاحين، وتنظيم التأمين الاجتماعى لكل الأفراد فى الأمة، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد(13). وبذلك أغفلت الجمعية جوهر المسألة الاجتماعية، وهو التفاوت الكبير فى الثروات وسوء توزيعها واشتداد وطأه الفقر على غالبية المصريين، وراحت تقدم من خزانه أفكارها بعض المسكنات لمظاهر المسألة الاجتماعية من منطلق مفهوم محدود للعدالة الاجتماعية.

ولم يكن "حزب الفلاح" أبعد نظرا من "مصر الفتاة" فأغل بدوره جوهر المسألة الاجتماعية، وضمن برنامجه -الصادر فى ديسمبر 1938 - تصور لحلول تتعلق ببعض ظواهر تلك المسألة دون بلوغ جوهرها، فينص على محاربة الأمية بين صفوف الفلاحين، والنهوض بمستواهم الاجتماعى، وتنظيم مساكن لهم وتوفير مياه الشرب الصحية لهم، والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية، ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى.

كذلك نص برنامج "حزب الفلاح" على محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين وذلك عن طريق الوصول الى تحديد العلاقات الانتاجية فى شكل قانون للإيجارات والأجور" يقضى بتحديد ايجارات الاطيان بما يتفق مع قيمة الانتاج، وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك " وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم فى نهاية الخدمة وتحديد ساعات وأيام الراحة، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك، وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى بينهم، وتوسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة، ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط اجراءاته وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى، واستغلال الأرضى البور وتوزيعها على الفلاحين(14).

وهكذا أغفل "حزب الفلاح" المشكلة الخطيرة التى كانت سببا فى تدهور أحوال الفلاحين الاجتماعية والإقتصادية، ونعنى بها سوء توزيع الملكيات الزراعية وحرمان الملايين من الفلاحين من الأرض الزراعية كأداة للإنتاج بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى اليه يجب أن "يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه، ولا يتعارض مع مصلحة المالك " بمعنى الوصول الى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك الى تحميل المالك اعباء ذات بال وهو أمر صعب التحقيق.

وجاءت افكار "جماعة النهضة القومية" لتقدم حلا متصورا للمسألة الاجتماعية من منظور ليبرالى، ومن منطلق الوعى الاجتماعى الذى توفر لدى نخبة البورجوازية المصرية التى كونت تلك الجماعة. فطالبت الجماعة برفع مستوى الفلاح بنشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها، وتقييد الملكية الكبيرة، وتنظيم الايجارات الزراعية، ودعم الحركة التعاونية فى الانتاج والاستهلاك وحماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى وتحديد أجور تكفل للعمال حياة مقبولة. وذلك كله بغرض اقامة توازن اجتماعى يحقق قدرا من الاستقرار الاجتماعى، وهو توازن لا يتم إلا إذا قدمت الشرائح العليا من البورجوازية تنازلا - ولو جزئيا - عن بعض امتيازاتها، ولكن الجماعة ركزت على دور الدولة فى تحقيق الاصلاح الاجتماعى المنشود، ولم تشأ أن تلزم البورجوازية المصرية بتقديم التضحيات(15).

وساهم الماركسيون -على اختلاف تنظيماتهم - فى تقديم الأفكار التى طالبت بالإصلاح الزراعى وتأميم الاحتكارات الرأسمالية وتوسيع دائرة تشريع العمل ليشمل الفلاحين وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتحرير الإقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية مع بعض التفاوت فى طرح والتحليل للمسألة الاجتماعية.

ولكن كل تلك الأفكار الاصلاحية على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها إنما كانت تدق أجراس الخطر، وتحاول أن تنبيه الأذهان الى صعوبة إستمرار الخلل الناجم عن التطور الاجتماعى منذ الحرب العالمية الأولى دون حل، وتحذر من ثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر، ولكن كل تلك الدعوات ذهبت صرخة فى واد، لافتقار النخبة السياسية الحاكمة من البورجوازية المصرية الى الوعى الاجتماعى وإغراقها فى الأنانية وقصر نظرها السياسى.

## المراجع:

1. محمد دويدار: الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978، ص 159-161.
2. Issawi, Charles: Egypt at mid-century, Oxford, 1954, p.140
3. محمد رشدي: التطور الإقتصادى فى مصر، ج 2، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص ص 14-57.
4. انظر / محمد جمال الدين سعيد: التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير القاهرة 1955.
5. هارولد بتلر: تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالثشريع الاجتماعى المزمع إصداره، القاهرة، 1933، ص ص 1-8.
6. عاصم الدسوقي: مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1976، ص ص 224-226.
7. نفس المرجع: ص ص 231-223. وللمزيد من التفاصيل راجع : محمد رشدي: المرجع السابق نفس الجزء.
8. راجع / رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة، 1973، ص ص 145-160.
9. جمعية خريجي المعاهد الزراعية: المؤتمر الزراعى الثالث بالقاهرة - بحوثه وقراراته، القاهرة، 1949، ص ص 114-115.
10. عاصم الدسوقي: كبار ملاك الأرضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص ص 304-306.

الجدول رقم 1

## توزيع الملكيات الزراعية

1952					1937					1914					الملكية
متوسط ملكية الفرد	الملاك		المساحة		متوسط ملكية الفرد	الملاك		المساحة		متوسط ملكية الفرد	الملاك		المساحة		
	النسبة	العدد	النسبة	فدان		النسبة	العدد	النسبة	فدان		النسبة	العدد	النسبة	فدان	
180.8	0.4	11000	34.4	2044000	181.04	0.51	12420	38.6	2253583	192	0.8	12480	43.9	2396940	أكثر من 50 فداناً
18.7	2.4	69000	21.5	1291000	20.9	2.4	61442	20.4	1285362	21.5	3.6	56160	20.3	1208380	من 10-50 فدان
6.64	2.9	79000	8.7	526000	6.63	3.5	84617	9.6	561348	7	4.9	76440	1.7	529630	من 5-10 فدان
0.80	94.3	2641000	35.4	2122000	0.81	94.39	2242226	31.4	1836619	1	90.7	1414920	36.1	1425060	أقل من 5 فدان
	100	2800000	100	5983000		100	2400835	100	5836912		100	1560000	100	5460000	الجملة

المصدر :

(1) إحصاءات مصلحة الإحصاء و التعداد.

(2) رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، القاهرة 1986، ص15